Warith Scientific Journal

تحليل العلاقة بين ودائع المصرفية للقطاع الخاص والإيرادات النفطية في العراق
Analysis of the relationship between private sector bank deposits and oil revenues in Iraq

أ.د. مصطفى كامل رشيد[1]
[1]Prof. Dr. Mustafa Kamel Rashid
[1] الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، العراق
Mustansiriyah University, College of Administration and Economics, Iraq
dr_mustafa_kamel@uomustansiriyah.edu.iq

أ.د. احمد عبد الله الوائلي[2]
[2]Prof. Dr. Ahmed Abdullah Al-Waili
[2] جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، العراق
University of Wasit, College of Administration and Economics, Iraq
asalman@uowasit.edu.iq

م.م. حسين فاخر[3]
[3]Hussein Fakher
[3] باحث اقتصادي ، العراق
Economic researcher, Iraq
Hussien.zubadey66@gmail.com

المستخلص:

يسلط البحث الضوء على أهمية الصناعة النفطية في الاقتصاد العراقي لكونه اقتصاد ريعي بامتياز وان تطوير القطاع النفطي بكافة تفاصيله مسؤولية يتحملها صناع القرار للخروج من فخ التركز الريعي، واعتماد منهج التطوير الصناعي النفطي كمفتاح لتطوير التنويع الاقتصادي، يفترض البحث ان تطور الودائع المصرفية للقطاع الخاص يسهم في تطوير الإنتاج والصناعة النفطية ومن ثم تطور الإيرادات النفطية في الاقتصادات النفطية، يهدف البحث الى تحليل العلاقة بين الودائع المصرفية للقطاع الخاص مع الإيرادات النفطية لفحص مستوى الشراكة الحاصلة في الاقتصاد العراقي مع القطاع الحكومي من جهة، ومدى قدرة الودائع والمصارف من تعبئة مدخرات الجمهور وحشدها باتجاه القطاع النفطي ومن ثم تحسن الإيرادات النفطية، تم تحليل المسار الزمني للمتغيرات الخاصة بالبحث واعتماد مؤشرات اقتصادية لاثبات العلاقة محل البحث في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2023)، توصل البحث الى صحة افتراضه اذ لم تمارس الودائع الخاصة دورا في احياء او تطوير القطاع النفطي ومن ثم الإيرادات النفطية بدلالة ضعف قيم المؤشرات المعتمدة، وهو ما أدى الى تقلب الإيرادات النفطية بشكل كبير، أوصى البحث الى دعم الاستثمارات المحلية والدولية في القطاع النفطي وتهيئة المناخ المناسب لتطويره من خلال وضع القوانين والتعليمات اللازمة في دعم هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: ودائع القطاع الخاص، المصارف الحكومية، المصارف الاهلية، الإيرادات النفطية.

Abstract: The research highlights the importance of the oil industry in the Iraqi economy, as it is a rentier economy par excellence, and that developing the oil sector in all its details is a responsibility borne by decision-makers to escape the trap of rentier concentration and adopt the approach of oil industrial development as a key to developing economic diversification. The research assumes that the development of private sector bank deposits contributes to the development of oil production and industry and thus the development of oil revenues in oil economies. The research aims to analyze the relationship between private sector bank deposits and oil revenues to examine the level of partnership in the Iraqi economy with the government sector on the one hand, and the extent of the ability of deposits and banks to mobilize public savings and mobilize them towards the oil sector and thus improve oil revenues. The time course of the research variables was analyzed and economic indicators were adopted to prove the relationship under study in the Iraqi economy for the period (2010-2023). The research concluded that its assumption was correct, as private deposits did not play a role in reviving or developing the oil sector and thus oil revenues, as indicated by the weakness of the values of the approved indicators, which led to significant fluctuations in oil revenues. The research recommended supporting local and international investments in the oil sector. And creating an appropriate climate for its development by establishing the necessary laws and instructions to support this sector.

Keywords: private sector deposits, government banks, private banks, oil revenues.

مقدمة

ان دور القطاع المصرفي في البلدان النامية عموما والنفطية منها خصوصا مهم للغاية لكونه يحشد المدخرات صوب القطاعات الاستثمارية والمحفزة للنمو الاقتصادي، يواجه الاقتصاد العراقي تدني مستوى الوعي الفكري في أهمية المصارف في ظل استشراء النزعة الاستهلاكية بين الافراد، وهو ما دفع الى ضعف توليد الودائع المصرفية للقطاع الخاص، مع سيادة التوقعات التشاؤمية لكل من الزبون والمصرف تجاه بعضهم البعض، مما حطم الثقة المتبادلة بينهما والتي كان من المفترض ان تكون نقطة انطلاق الفاعلية المصرفية لتمويل الأنشطة الاقتصادية، في ظل ريعية اقتصادية استخراجية دون التحويلية في استغلال المورد الطبيعي (النفط الخام) وهو ما اسهم في تردي مناخ الاستثمار وهشاشة الاقتصاد العراقي، وتراجع الأداء الاقتصادي واستدامة الاختلال الهيكلي للناتج.

المبحث الأول

منهجية البحث

1-1-1 مشكلة البحث

ان تصدع العلاقة بين القطاع الخاص والمصارف ومناخ الاستثمار المحلي تسبب في ضعف وتدهور الأنشطة الإنتاجية المحلية وفي مقدمتها الصناعة النفطية التحويلية، مما أدى الى استيراد المشتقات النفطية وكافة السلع المعتمدة على النفط الخام في تصنيعها، وهو ما تسبب في هدر المورد النفطي باعتماده فقط على الصناعة الاستخراجية، وهو ما أدى الى ضياع الفوائض الاقتصادي التي كان من المؤمل الحصول عليها لو تم استغلال هذا المورد بشكل كفء.

1-1-2 هدف البحث

يهدف البحث الى تحليل العلاقة بين الودائع المصرفية للقطاع الخاص مع الإيرادات النفطية لفحص مستوى الشراكة الحاصلة في الاقتصاد العراقي مع القطاع الحكومي من جهة، ومدى قدرة الودائع والمصارف من تعبئة مدخرات الجمهور وحشدها باتجاه القطاع النفطي ومن ثم تحسن الإيرادات النفطية.

1-1-3 فرضية البحث

يفترض البحث ان تطور الودائع المصرفية للقطاع الخاص يسهم في تطوير الإنتاج والصناعة النفطية ومن ثم تطور الإيرادات النفطية في الاقتصادات النفطية.

1-1-4أهمية البحث

يسلط البحث الضوء على أهمية الصناعة النفطية في الاقتصاد العراقي لكونه اقتصاد ريعي بامتياز وان تطوير القطاع النفطي بكافة تفاصيله مسؤولية يتحملها صناع القرار للخروج من فخ التركز الريعي، واعتماد منهج التطوير الصناعي النفطي كمفتاح لتطوير التنويع الاقتصادي.

1-1-5 حدود البحث:

1- **الحدود الزمانية:** تم الاعتماد على بيانات للمدة (2010-2023) لغرض انجاز ما يهدف إليه البحث.

2- **الحدود المكانية**: تم اختيار العراق مجتمعاً للبحث.

6 منهج البحث :

سيتم انجاز البحث بالاستعانة بالمنهج الاتي:

1. **المنهج الاستنباطي**: : يتم ذلك من خلال الاستعانة بالمصادر والدوريات والمراجع المختلفة العربية والأجنبية و شبكة المعلومات العالمية (الانترنت).

المبحث الثاني

الاطار النظري للودائع المصرفية والايرادات النفطية

1-2- الودائع المصرفية

تعرف الودائع المصرفية بانها (مبلغ من المال يتم وضعه في عهدة شخص اخر لحفظه او استثماره او رهنه، من اودع مبلغا من المال او أي شيء اخر له قيمة مالية في مصرف او مؤسسة مماثلة بقصد المحافظة عليه ويدفع له المصرف نظير ذلك فائدة).

كما وتعرف الودائع المصرفية بانها (إيداع الأموال المستثمرة في احد المصارف التجارية التي يجب ان يتم ارجاعها بناء على طلب زبون المصرف، او عند انتهاء المدة مع الفائدة او دخل اخر او بدونه، او وفق الشروط المتفق عليها بين المودع او المخول ممثل المودع والمصرف الذي يقبل المال) (Volokhataya Viktoriya Ye, 2013:44)

أهمية الودائع تتجلى بالنسبة للمصرف من ناحية التمويل اذ يعتمد المصرف بشكل كبير في تمويل فعاليته المصرفية اليومية على الودائع المصرفية، مما يعكس دوره الهام في بناء المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمارات المالية والحقيقية في الاقتصاد. (Rahim et al., 2017, p. 52)

وبالنسبة للمودع فان الوديعة المصرفية تحمي الأصول المالية الخاص به من السرقة والضياع او التلف وانها عند التحويل تكون غير مكلفة ومضمونة. (Al-Jazrawi, 2010, p. 286)

اما على صعيد الاقتصاد الوطني فان أهمية الودائع المصرفية تتجلى في تسهيل عمليات الدفع النقدية من اجل إتمام عقد الصفقات التجارية والاقتصادية، وتشجيع الادخار وتمويل الفعاليات الاقتصادية المختلفة ومن ثم تطور الإنتاج المحلي وتحسن الأداء الاقتصادي. (Al-Shammaa, 2004, p. 138)

2-2- الإيرادات النفطية

تعرف الإيرادات النفطية بانها (تيار من الأموال تحصل عليه البلدان المنتجة للنفط جراء الاستثمار والاستقصاء والعثور على الابار والحقول النفطية، ومن ثم استثمارها وتصدير النفط الخام في الأسواق الدولية، فضلا عن العوائد النفطية المتحصلة جراء الاستثمار في الصناعة النفطية التحويلية، إضافة الى العوائد المالية التي تتجمع في المالية العامة من الضرائب المفروضة على الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة بالقطاع النفطي). (Ihendinihu, Ebieri & Ibanichuka, 2014:7)

كما وتعرف الإيرادات النفطية على انها (عوائد مالية تحصل عليها البلدان المنتجة والمصدرة للنفط سواء الخام ام المنتجات التحويلية الخاصة به، والتي تمثل جزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد الطبيعي). (Muhammad, 2014, 95).

تمارس الإيرادات النفطية دورا هاما في المالية العامة والاقتصاد على حد سواء ولعل أهمية الإيرادات النفطية تتجلى فيما يأتي:

1.تمويل القطاعات التنموية وكافة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالنمو الاقتصادي المستدام عبر الانفاق العام ومن ثم القنوات المالية المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي.

2.تسهم الإيرادات النفطية في توليد الدخل والناتج المحلي الإجمالي ومن ثم التاثير في متوسط دخل الفرد او حصة الفرد من الناتج. (Al-Zubaidi, 2012, p. 177)

3.اهمية الإيرادات النفطية في تصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات والحساب الجاري خصوصا، لكون كميات الإنتاج تكون في الغالب عالية فتؤثر مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي وفي الحصة التصديرية من جهة، ومن جهة أخرى فان العائد النقدي المتحقق يسهم في معالجة الاختلال الحاصل في الميزان التجاري. (Burgas, 2000, 177)

4.تعزز الإيرادات النفطية النمو الاقتصادي اذ تتميز البلدان المنتجة والمصدرة للنفط بان لديها معدل نمو اقتصادي متسارع ونشط، لكون النمو الاقتصادي مرتبط بشكل مباشر بأداء القطاع النفطي، لذا تحاول العديد من البلدان النفطية تنشيط القطاع النفطي التحويلي ليكون ساندا وقائدا للقطاعات الاقتصادية الأخرى. (Zghair, 2023, 24)

2-3- العلاقة بين الودائع المصرفية والايرادات النفطية

تؤثر الودائع المصرفية في الإيرادات النفطية من خلال قنوات الاستثمار النفطي المعتمد في التمويل على المؤسسات المصرفية، فكلما كانت الودائع المصرفية جيدة كانت المصارف نشطة وفاعلة في تمويل متطلبات الصناعة النفطية والأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بالقطاع الاستخراجي والتحويلي النفطي، وهو ما يؤثر فيما بعد في الأداء الاقتصادي، والناتج المحلي الإجمالي في البلدان النفطية على وجه الخصوص.

ان القناة التمويل المصرفي مهما جدا في استقرار النشاط الصناعي النفطي خصوصا في البلدان النامية المنتجة والمصدرة للنفط، والتي بحاجة ماسة للاستقرار الاقتصادي، وان الأخير لا يمكن بلوغه بمعية مصادر التمويل الخارجية والتي تكون في الغالب

عرضه للتقلبات الخاضعة للاحداث الدولية، فضلا عن عبئها (الفائدة) المتزايد والذي يهدد اغلب تلك البلدان بارتفاع المديونية الخارجية وعدم القدرة على السداد.

وعليه فان الودائع المصرفية عموما والودائع المصرفية التابعة للقطاع الخاص خصوصا تمارس دورا ريادیا ومحوريا في تعزيز التنمية المستدامة في القطاعات الإنتاجية المحلية المرتكزة بعلاقاتها المتشابكة مع القطاع النفطي. وان تطور الودائع المصرفية للقطاع الخاص انما يمثل احد صور المشاركة الهامة بين القطاعين العام والخاص في بناء منظومة العلاقات الاقتصادية على نحو مثمر وداعم للانشطة النفطية ومن ثم الأنشطة الاقتصادية الكلية.

المبحث الثالث

تحليل اتجاهات الإيرادات النفطية وودائع القطاع الخاص في العراق

3-1- تطور ودائع القطاع الخاص في المصارف الحكومية

يتضح من جدول (1) ان ودائع القطاع الخاص في المصارف الحكومية اتخذت مسارا متزايدا في الغالب خلال مدة البحث وهذا ناتج بسبب الثقة النسبية للجمهور بالمصارف الحكومية. حيث بلغت عام 2010 (8,340,786) مليون دينار وقد ازدادت حتى بلغت عام 2017 (17,843,171) مليون دينار وهكذا حتى وصلت عام 2020 (25,732,388) مليون دينار وفي عام 2023 بلغت (41,189,987) مليون دينار، اما الأهمية النسبية لتلك الودائع فقد تراوحت بين (38.06%) كحد اعلى عام 2021 و(19.64%) كحد ادنى عام 2010. وهذا يعني ان ودائع الحكومة المركزية شكلت المحتوى الأكبر في اجمالي ودائع المصارف الحكومية.

السنة	ودائع القطاع الخاص في المصارف الحكومية	اجمالي ودائع المصارف الحكومية	الأهمية النسبية لودائع القطاع الخاص في المصارف الحكومية
2010	8,340,786	42,461,140	19.64
2011	11,997,376	49,802,000	24.09
2012	12,627,490	53,382,546	23.65
2013	14,618,526	58,891,144	24.82
2014	15,138,104	64,376,209	23.52
2015	14,645,576	55,230,846	26.52
2016	15,297,283	53,806,578	28.43
2017	17,843,171	58,492,457	30.51
2018	17,226,010	66,095,110	26.06
2019	20,586,958	71,383,400	28.84
2020	25,732,388	74,221,689	34.67
2021	31,811,439	83,577,363	38.06
2022	42,811,676	115,856,240	36.95
2023	41,189,987	116,284,595	35.42

جدول (3-1): ودائع القطاع الخاص في المصارف الحكومية في العراق للمدة (2010-2023) (مليون دينار، %)

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة السنوية، سنوات متنوعة

3-2- تطور ودائع القطاع الخاص في المصارف الاهلية

يتبين من جدول (2) ان ودائع القطاع الخاص في المصارف الاهلية اتخذ مسارا متقلب للغاية وهذا ناتج بسبب ضعف الثقة التي تربط المؤسسة المصرفية بالجمهور طيلة مدة البحث. وقد بلغت ودائع القطاع الخاص في المصارف الاهلية عام 2010 (5,370,399) مليون دينار وقد ازدادت حتى بلغت عام 2013 (9,831,488) مليون دينار، وقد تعرضت للانخفاض عام 2015 اذ وصلت الى (8,991,328) مليون دينار متاثرة بالازمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي، واخذت تزداد تدريجيا حتى بلغت عام 2019 (10,121,726) مليون دينار وقد تاثرت قليلا بجائحة كورونا حيث وصلت عام 2020 الى (10,188,145) مليون دينار، وبعد ذلك اخذت بالازدياد حتى وصلت عام 2023 الى (15,366,676) مليون دينار، اما الأهمية

النسبية لها فقد تراوحت بين (89.27%) عام 2023 كحد ادنى و(98.67%) كحد اعلى عام 2013، وهذا يعني ان ودائع القطاع الخاص تتزاحم في المصارف الاهلية دون الحكومية في الاقتصاد العراقي

جدول (3-2): ودائع القطاع الخاص في المصارف الاهلية في العراق للمدة (2010-2023) (مليون دينار، %)

السنة	ودائع القطاع الخاص في المصارف الاهلية	اجمالي ودائع المصارف الاهلية	الأهمية النسبية لودائع القطاع الخاص في المصارف الاهلية
2010	5,370,399	5,486,092	97.89
2011	6,195,236	6,348,094	97.59
2012	8,488,050	8,623,389	98.43
2013	9,831,488	9,964,343	98.67
2014	9,564,528	9,697,127	98.63
2015	8,991,328	9,113,215	98.66
2016	8,411,137	8,592,155	97.89
2017	8,250,183	8,556,174	96.42
2018	10,138,375	10,798,817	93.88
2019	10,121,726	10,723,025	94.39
2020	10,188,145	10,702,479	95.19
2021	11,431,616	12,494,015	91.50
2022	12,082,096	13,144,667	91.92
2023	15,366,676	17,214,033	89.27

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة السنوية، سنوات متنوعة

3-3- تطور ودائع القطاع الخاص ضمن اجمالي الودائع الكلية في العراق

يتبين من جدول (3) ان اجمالي ودائع القطاع الخاص قد شهدت تطورا وتحسن ملحوظ خلال مدة البحث نتيجة التحسن النسبي في الظروف السياسية والأمنية ومن ثم الاقتصادية، حيث بلغ اجمالي ودائع القطاع الخاص في العراق عام 2010 (13,711,185) مليون دينار واخذت بالتزايد حتى بلغت عام 2014 (24,450,014) مليون دينار وقد انخفضت عام 2015 (23,636,904) مليون دينار متاثرة بالازمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي، وبدء بالتزايد بعد عام 2016 حتى بلغ عام 2020 (35,920,533) مليون دينار وتواصل بالزيادة حتى بلغ عام 2023 (56,556,663) مليون دينار. وفيما يخص أهميته النسبية فقد تراوحت بين (28.60%) عام 2010 كحد ادنى و(45.01%) عام 2021 وهذا يدل على حقيقة اقتصادية مهمة مفادها ان الوعاء المصرفي مارس دورا متواضعا في تعبئة المدخرات الخاصة بسبب دوره الضعيف في بناء الاقتصاد خلال مدة البحث.

جدول (3-3): اجمالي ودائع القطاع الخاص في المصارف العراقية للمدة (2010-2023) (مليون دينار، %)

السنة	اجمالي ودائع القطاع الخاص	اجمالي الودائع الكلية	الأهمية النسبية لأجمالي ودائع القطاع الخاص في اجمالي الودائع الكلية
2010	13,711,185	47,947,232	28.60
2011	18,192,612	56,150,094	32.40
2012	21,115,540	62,005,935	34.05
2013	24,450,014	68,855,487	35.51
2014	24,702,632	74,073,336	33.35
2015	23,636,904	64,344,061	36.74
2016	23,708,420	62,398,733	38.00
2017	26,093,354	67,048,631	38.92
2018	27,364,385	76,893,927	35.59

37.40	82,106,425	30,708,684	**2019**
42.30	84,924,168	35,920,533	**2020**
45.01	96,071,378	43,243,055	**2021**
42.55	129,000,907	54,893,772	**2022**
42.36	133,498,628	56,556,663	**2023**

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة السنوية، سنوات متنوعة

3-4- تطور الإيرادات النفطية

يؤكد لنا الجدول (4) ان الإيرادات النفطية في العراق رسمت مساراً متذبذباً طيلة مدة البحث بفعل الازمات والاضطرابات الدولية فبعد ان تزايدت عام 2013 الى (1,108,323,859) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (919.68%)، فقد تراجعت بفعل الازمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي عام 2014 الى (95,174,441) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (91.41-%)، وقد اخذت تتعافى عام 2017 حتى وصلت الى (65,155,570) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (47.19)، فقد تضررت مجددا بفعل تداعيات ازمة كورونا الصحية وما رافقها من غلق اقتصادي وانحسار الاعمال في عموم البلاد عام 2020 اذ انخفضت الى (54,448,500) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (45.12-)، وقد تعافت بعد ذلك عام 2021 ولكنها سرعان ما تضررت بتداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية مما تسبب بانخفاضها الى (124,428,747) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (19.00-) عام 2023.

جدول (3-4): الإيرادات النفطية في العراق للمدة (2010-2023) (مليون دينار، %)

السنة	الايرادات النفطية	التغير السنوي
2010	62,061,730	23.65
2011	101,278,169	63.19
2012	108,692,809	7.32
2013	1,108,323,859	919.68
2014	95,174,441	-91.41
2015	57,654,597	-39.42
2016	44,267,063	-23.22
2017	65,155,570	47.19
2018	96,062,935	47.44
2019	99,216,300	3.28
2020	54,448,500	-45.12
2021	95,270,300	74.97
2022	153,623,300	61.25
2023	124,428,747	-19.00

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقارير الاقتصادية، سنوات متنوعة

3-5- تطور مؤشر نسبة ودائع القطاع الخاص في المصارف الحكومية الى الإيرادات النفطية

يتضح لنا من خلال شكل (1) ان هذا المؤشر قد بلغ قيم متدنية خلال مدة البحث مما يعني ان ودائع القطاع الخاص في المصارف الحكومية لم تمارس دورا في توجيه الاستثمارات بكافة اشكالها في الاقتصاد العراقي ومن ثم غياب الاعمال والدخول المتاتية من هذه الاقنية المصرفية الى الاقتصاد الحقيقي عموما وفي القطاع النفطي خصوصا. تراوحت قيم المؤشر بين (58.42%) عام 2021 كحد اعلى و(1.37%) عام 2014 كحد ادنى.

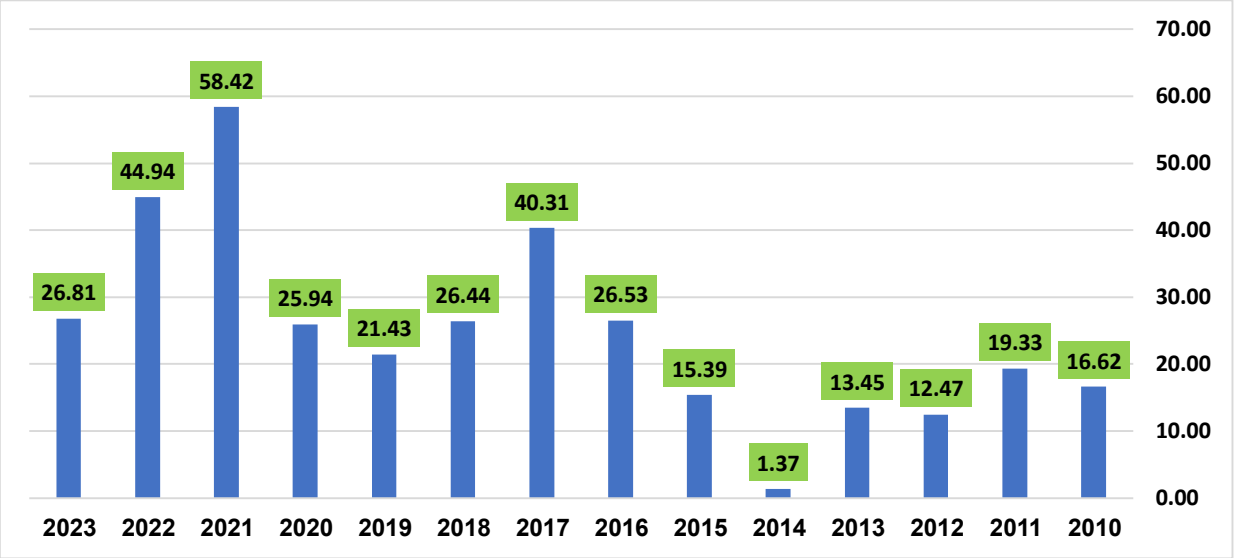

شكل (3-1): نسبة ودائع القطاع الخاص في المصارف الحكومية الى الإيرادات النفطية في العراق للمدة (2010-2023) (%)

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى بيانات الجداول (3-1، 3-2).

3-6- تطور مؤشر نسبة ودائع القطاع الخاص في المصارف الاهلية الى الإيرادات النفطية

يتضح من شكل (2) ان قيم المؤشر خلال مدة البحث تراوحت بين (21%) عام 2021 كحد اعلى و(0.86%) عام 2014 كحد ادنى. وهذا يعني ان ودائع القطاع الخاص في المصارف الاهلية لم تمارس دورا على الاطلاق في بناء قاعدة استثمارية وصناعية تعتمد على النفط وتدعم باقي الأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد العراقي.

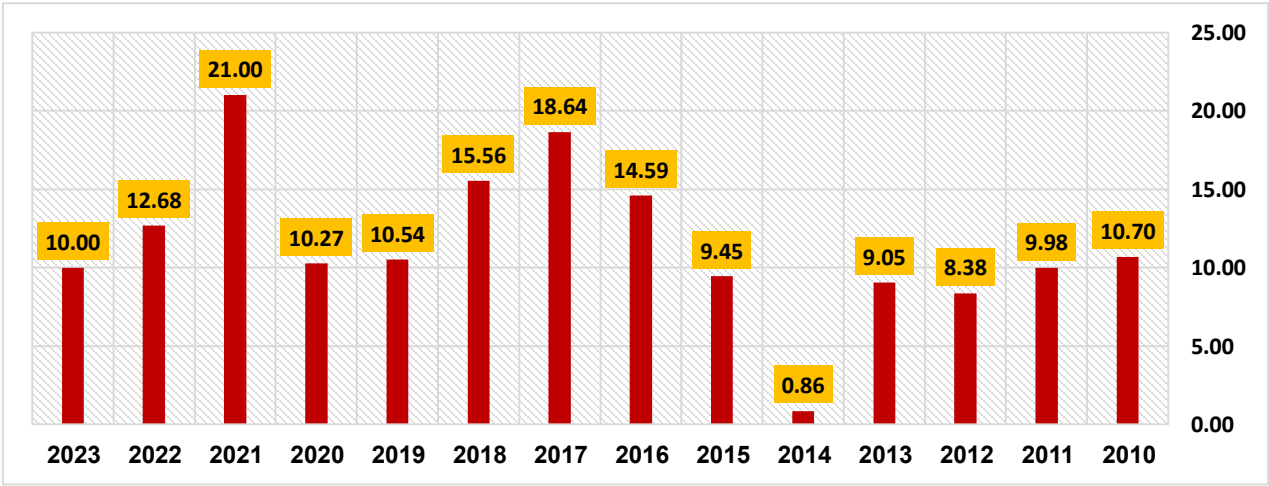

شكل (3-2): نسبة ودائع القطاع الخاص في المصارف الاهلية الى الإيرادات النفطية في العراق للمدة (2010-2023) (%)

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى بيانات الجداول (3-1، 3-3).

3-7- تطور مؤشر نسبة اجمالي ودائع القطاع الخاص الى الإيرادات النفطية

يتضح لنا من خلال الشكل (3) ان قيم المؤشر تراوحت بين (79.42%) عام 2021 كحد اعلى و(2.23%) عام 2014 كحد ادنى. كما ان اغلب مدة البحث شهدت اقيام متدنية لهذا المؤشر، وان هذه النتيجة جاءت لتسهم مع نتائج المؤشرات أعلاه على عدم توظيف مدخرات القطاع الخاص في توليد قيمة مضافة في أنشطة القطاع النفطي والأنشطة الإنتاجية المرتبطة به خلال مدة البحث في الاقتصاد العراقي.

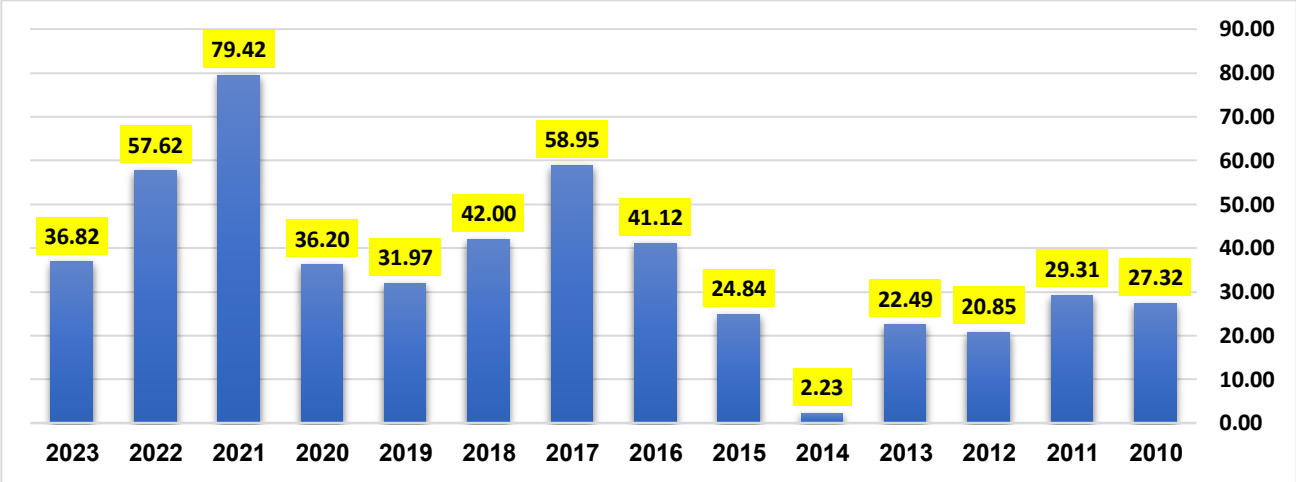

شكل (3-3): نسبة اجمالي ودائع القطاع الخاص الى الإيرادات النفطية في العراق للمدة (2010-2023) (%)

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى بيانات الجداول (3-1، 3-4).

الاستنتاجات

1. تطورت الإيرادات النفطية في العراق على نحو جيد بدلالة التغير السنوي باستثناء تعرضه للانخفاض في بعض سنوات البحث بسبب ظروف تتعلق بطبيعة السوق النفطي العالمي.

2. ضعف الأهمية النسبية لودائع القطاع الخاص في المصارف الحكومية مقابل ارتفاعها في المصارف الاهلية مما يدل على ان البيروقراطية والانشطار المتسلسل في الإجراءات الروتينية دفعت الجمهور الى ارتياد المصارف الاهلية وتفضيلها في التعامل من المصارف الحكومية.

3. غياب العلاقة بين ودائع القطاع الخاص والايرادات النفطية بدلالة المؤشرات المعتمدة في البحث والتي سجلت اسهام متدني لودائع القطاع الخاص سواء في المصارف الحكومية، الاهلية واجمالي ودائع القطاع الخاص في الإيرادات النفطية، مما يعني عدم مساهمة مدخرات الجمهور ومن ثم ودائع القطاع الخاص في تمويل الأنشطة الإنتاجية المتنوعة في القطاع النفطي، الامر الذي ابقى القطاع النفطي رهين النشاط الاستخراجي في ظل غياب تام للصناعة النفطية ومشتقاتها والصناعات المرتبطة بها في الاقتصاد المحلي.

التوصيات

1. دعم الاستثمارات المحلية والدولية في القطاع النفطي وتهيئة المناخ المناسب لتطويره من خلال وضع القوانين والتعليمات اللازمة في دعم هذا القطاع، وعلى صناع القرار الاعتماد على قطاع الصناعة النفطية بدلا من النشاط الاستخراجي لهذا القطاع الحيوي في الاقتصاد العراقي.

2. تطوير المصارف الحكومية بحيث تصبح قادرة على جذا مدخرات القطاع الخاص وتوفير مجموعة من الخدمات المصرفية عالية الجودة والتي تبعث الطمأنينة في نفوس العملاء.

3. اطلاق مبادرات مصرفية من شانها بث روح الوعي المصرفي بين الجمهور وتؤكد لهم بان الاقنية المصرفية كافة مشمولة بضمان الودائع من اجل حماية رؤوس أموال الجمهور، وهي الوسيلة الأفضل في تمويل مشاريعهم على كافة احجامها وانواعها دعما لبناء اقتصاد متعافي وسليم.

REFERENCES

1. Al-Shammaa, Khalil, 2004, Banking Operations Policies, Arab Academy for Financial and Banking Sciences, Amman, Jordan.

2. Al-Zubaidi, Hassan Latif, 2012, The Trilogy of Oil, Development, and Democracy in Iraq, Iraq Center for Studies, First Edition, Baghdad.

3. Rahim, Abbas Fadel, Awad, Adheed Shayaa, 2017, Hani, Abbas, Banking Operations, First Edition, House of Books and Documents, Baghdad.

4. Barjas, Hafez Barjas, 2011, Banks and the Risks of Global Financial Markets, Modern Book House, Cairo.

5. Muhammad, Amira Hasaballah, 2014, Determinants of Direct and Indirect Foreign Investment in the Arab Economic Environment, University House, Alexandria.

6. Al-Jazrawi, Ibrahim Muhammad Ali, 2010, Analysis of Net Profitability of Current Accounts and Deposits Using a Synthetic Mathematical Model: Application in the Middle East Investment Bank During the Fiscal Period (2007-2009), Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 17, Issue 64.

7. Zghair, Milad Mahmoud Abdul Hassan, 2023, The Impact of Oil Revenues on Deposit and Credit Policies: An Applied Study in the Iraqi Banking Sector for the Period (2004-2021), Master's Thesis, Al-Qadisiyah University.

8. Volokhataya Viktoriya Ye., 2013, "Factors of formation of deposit resources of the bank," Business Inform, Research Centre for Industrial Development Problems of NAS (Kharkiv, Ukraine), Kharkiv National University of Economics, issue 8.

9. Ihendinihu, J.U., Ebieri, J., and Ibanichuka, E.A.L. 2014, Assessment of the Long-Run Equilibrium Relationship between Tax Revenue and Economic Growth in Nigeria: 1986 to 2012. The SIJ Transactions on Industrial, Financial & Business Management (IFBM) 2.